



Ref :

Date :

الرقم : ٨٩٤/٤/٤/م

التاريخ : ٢٩/٤/٢٠٠٩

ASSEMBLY DECISION - JOPH - 29/4/2009

سعادة المدير التنفيذي

بورصة عمان

تحية طيبة وبعد ،

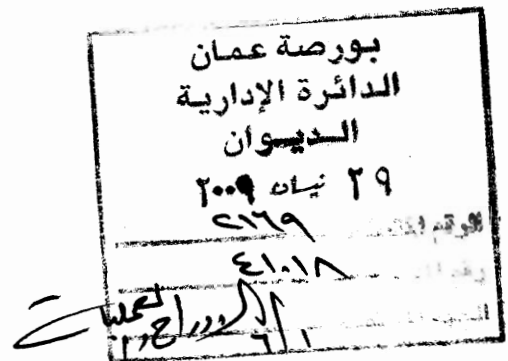
أشير الى نص الفقرة " أ " من المادة (١٥) من تعليمات ادراج الاوراق المالية في
بورصة عمان بالاستناد لاحكام المادة (٧٢) من قانون الاوراق المالية رقم ٧٦ لسنة
٢٠٠٢ .

ارفق طيا نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مناجم
الفوسفات الاردنية المساهمة العامة المحدودة المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٨ بعد ان تم
توقيعه حسب الاصول . (١١)

واقبلو فائق الاحترام


المهندس محمد سليم بدرخان

نائب الرئيس التنفيذي للمالية والادارية



ف أ /

شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة
وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٨

استناداً لأحكام قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته اللاحقة وبناءً على الدعوة التي أرسلها مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم السبت الموافق ٢٠٠٩/٤/١٨ في قاعة اريس/ فندق جراند حياة عمان لبحث البنود المدرجة في جدول الأعمال المرسل إلى السادة المساهمين.

ترأس الاجتماع سعادة السيد وليد الكردي رئيس مجلس الإدارة/الرئيس التنفيذي للشركة حيث رحب بالسيد غسان ضمرة مندوب مراقب عام الشركات والسيد سمير أبو لغد ممثل مدققي حسابات الشركة "أرنست ويونغ" والدكتور الحاج أمين عبدالله والسيد جنيدي مصري ممثلاً لشركة كامل هولدنجز ليمتد والسيد انمار العبد الجليل ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والمستشار السيد محمود أبو غوش ممثل وزارة المالية الأردنية والسيد جهاد الشرع ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، كما ورحب بالسادة أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وكافة الحضور. وطلب سعادته من مندوب مراقب عام الشركات الإعلان عن البدء في الاجتماع للنظر في بنود جدول الأعمال المرسل إلى السادة المساهمين.

شكر مندوب مراقب عام الشركات الرئيس وأعلن عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع وذلك بحضور ٣٥ مساهماً من أصل ٥٢٥١ مساهماً يحملون أسهماً بالأصالة مجموعها (٩٥٤ ١٣٩ ٦٨) سهم واسهما بالوكالة مجموعها (٩٥٩ ٩٥١) سهماً وعليه يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (٩٠٥ ٢٣٥ ٦٨) سهماً تشكل ما نسبته ٩٨.٩٠% من رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به والمدفوع بالكامل والبالغ (٧٥) مليون سهم ، كما أعلن عن توفر النصاب القانوني للجلسة بحضور ثمانية أعضاء من مجلس الإدارة من أصل تسعة أعضاء بالإضافة إلى حضور مدققي حسابات الشركة السادة "أرنست ويونغ". وأشار إلى أنه تم التحقق من أن الشركة قامت بإرسال الدعوة إلى السادة المساهمين بشكلها القانوني وبذلك استكملت تحضيرها لهذا الاجتماع حسب القانون وعليه أقر بان هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية وفق أحكام قانون الشركات وبذلك تكون جميع القرارات التي تصدر عن هذا الاجتماع قانونية وملزمة للتنفيذ لكل الأطراف. وطلب من سعادة رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة استناداً لأحكام المادة "١٨١" من قانون الشركات تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين عن السادة المساهمين.



واستنادا إلى الصلاحيات المخولة إلى رئيس الجلسة عين الآنسة سناء قرايعين/المدير التنفيذي للمالية كاتباً للجلسة كما عين السيد انمار العبد الجليل ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والسيد محمود أبو غوش /ممثل وزارة المالية مراقبين عن المساهمين .

أعلن سعادة رئيس الجلسة عن البدء في النظر في جدول الأعمال، حيث استأذن سعادته السادة المساهمين بعدم تلاوة وقائع الاجتماع السنوي العادي للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٩، وفي مداخله لمندوب مراقب عام الشركات بأنه وحسب القانون يجب تلاوته إلا إذا ارتأت الهيئة العامة بالإجماع قراءة القرارات الصادرة عنه فقط وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على قراءة القرارات الصادرة وتلت الآنسة سناء قرايعين/كاتب الجلسة القرارات الصادرة عن الهيئة العامة لمساهمي الشركة في الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٩.

تم الانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال المتعلق بتقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠٠٨، حيث اقترح الدكتور المهندس عبد الفتاح أبو حسان عدم تلاوته ودمج البند الثاني مع البند الرابع بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة، وفي مداخله لمندوب مراقب عام الشركات اقترح اضافة البند الخامس المتعلق بالموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة ٥٠% من القيمة الاسمية للسهم ليتم إقراره مع البندين الثاني والرابع كوحدة واحدة .

حيث قام السيد سمير أبو لغد مندوب مدققي حسابات الشركة " ارنست ويونغ" بتلاوة تقرير المدققين عن ميزانية الشركة وحساباتها الختامية وأحوالها وأوضاعها المالية .

بعد ذلك تم فتح باب النقاش للسادة المساهمين، حيث شكر المساهم المهندس عزمي زوريا، رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الشركة على الانجازات الرائعة التي تمت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وأشار إلى السنوات السابقة التي تحمل فيها المساهمون الكثير حيث لم يتم توزيع أرباح إضافة إلى تدني سعر السهم، واستفسر عن الديون القائمة على الشركة وعن الاحتياطات واقترح إطفاء هذه الديون بالسيولة المالية المتوفرة لدى الشركة كما واستفسر عن إمكانية الاستفادة من النقد المتوفر والبالغ (١٧٣) مليون دينار والاحتياطات الممتازة البالغة حوالي (٢٨٠) مليون دينار، بالاستثمار الجيد لهذه المبالغ الكبيرة، علما بأن الشركة ستدفع أرباحاً ضئيلة لنا تحفظ عليها (نصف دينار) على كل سهم وأن بإمكان الشركة أن توزع دينارين أو ثلاثة دنائير تعويضاً عن السنوات العجاف سيما وأن لديكم فائض نقدي يبلغ (١٧٣) مليون دينار، والسؤال

الأخير بالنسبة لمصانع حامض الفوسفوريك أرى أن هناك توجه لإنشاء عدة مصانع لماذا لا يكون مصنعا واحدا بدلا من مصنعين أو ثلاثة. هل نريد أن ننافس بعضنا.

أجاب سعادة رئيس الجلسة بأنه بعد الدراسة وجد أن الاستثمار بحامض الفوسفوريك أفضل استثمار لأنه في مجال عملنا وانه الأساس في أية صناعة أسمدة أما بالنسبة للاستثمار بعدة مصانع فذلك لضمان أسواق حيث اعتمد مجلس الإدارة عمل الشركات الحليفة (Joint Venture) مع عدد من الدول مثل اليابان والهند.

أما بالنسبة لمديونية الشركة فان هناك اتفاقيات وبرنامج لتسديدها ويتم تسديدها بالوقت المحدد. مثلا يوجد قرض يتم سداد أقساطه كل ثلاثة شهور وهو موضح في التقرير الموزع على السادة المساهمين كما وان هناك ديون مطلوبة من الشركة لصندوق تعويض الموظفين وهو حوالي عشرين مليون دينار حيث تم الاتفاق على دفع خمسة ملايين دينار كل سنة، تم تسديد الدفعة الأولى في عام ٢٠٠٨ وسيتم دفع خمسة ملايين دينار أخرى خلال هذا العام ، وفي مداخلة للمهندس محمد سليم بدرخان/نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية بان إجمالي الديون المتبقية على الشركة تبلغ (٣١) مليون دينار وخلال هذا العام سيتم سداد (١٣) مليون دينار وسيبقى في نهاية العام حوالي (١٩) مليون دينار ولو نظرنا إلى هذه القروض بالإيضاحات لوجدنا أن الفوائد المدفوعة عليها تتراوح بين ٢٧ر إلى ٦% في حين أن الوديعة الموجودة في البنك تحقق دخل أكثر من ذلك وبالتالي وبعد الدراسة لو أردت أن تستبدل قروض طويلة الأمد لوجدت أن القروض الطويلة بفوائد أقل من السعر الذي تحققه من الوديعة. كما وأن هناك علاقات إستراتيجية مع عدد من المقرضين مثل بنك الاستثمار الأوروبي .

وتحدث السيد محمود أبو غوش/ممثل وزارة المالية الأردنية أن هذه السنة كانت مميزه جدا واستثنائية وشكر السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الشركة على جهودهم، واستأذن بعرض ملاحظاته بخصوص مديونية الشركة والتي تمثل القروض والتسهيلات البنكية بقيمة ٣٦٥ مليون دينار والفائدة عليها حسب الميزانية تتراوح بين ٧ر - ٨ر% في حين أن الفوائد الدائنة التي تتقاضاها الشركة على ودائعها كانت (٦٥٥) ألف دينار أي مانسبته ٣ر%، وأن الفوائد التي ستتحملها الشركة بنهاية تسديد القروض البالغة ٣٦٥ مليون دينار ستكون بحدود ٦٦ مليون دينار، اعتقد انه إذا ما تم التسديد المبكر لهذه القروض سيكون هناك جدوى اقتصادية واضحة بالنسبة للشركة .

وأجاب سعادة رئيس الجلسة بان السيد بدرخان أجاب على سؤال المديونية وسوف يتم دراستها، والفوائد بالأردن تتغير باستمرار.

وفي مداخلة للمهندس محمد سليم بدرخان بأن هذه الأسعار هي كلفة الجاري مدين أما الفوائد التي تتقاضاها الشركة على الودائع فهي ٢٥٪ وقد باشرت الشركة بربط الودائع منذ فترة عندما بدء يتراكم لديها مبالغ نقدية وبالتالي هناك قرض واحد فقط ٤٥٪ وهو قرض بنك الاستثمار الأوروبي وهو قرض طويل الأمد لمدة ١٧ سنة بفائدة ثابتة وأن باقي القروض كلفتها على الشركة تتراوح بين ٢٧٪ إلى ٦٪ إضافة إلى وجود قروض عليها غرامات إذا تم تسديدها قبل نهاية فترتها. كما وان هناك قروض تحصل الدولة على ما نسبته ٢٪ منها لإعادة إقراضها للشركة مثل قروض الصندوق العربي.

وسأل السيد أبو غوش عن سير دعوة الشركة على الشركة الألمانية KHD والنتائج الأولية للربع الأول من ٢٠٠٩ وطالب برفع نسبة الأرباح إلى ١٠٠٪ بدلا من ٥٠٪، وأجاب سعادة رئيس الجلسة بان الحكومة قامت ببيع ميناء العقبة وطلبت من الشركة إنشاء ميناء للفوسفات بدلا منه بكلفة (١٤٠) مليون دولار إضافة إلى إعادة تأهيل وتطوير الميناء الصناعي بكلفة ١٠٠ مليون دولار سيتم انجازها خلال فترة سنتين فيكون مجموع ما ستدفعه الشركة من بناء ميناء وإعادة تأهيل الآخر ما لا يقل عن (٢٤٠) مليون دولار وبالنسبة للقضية ضد الشركة الألمانية لا تزال تنتظر بالمحاكم الأردنية وهي قائمة منذ عشرة سنوات أما بالنسبة لتوزيع أرباح بنسبة ٥٠٪ اعتقد بأنها كافية ونتائج الربع الأول من عام ٢٠٠٩ غير متوفرة للآن.

شكر احد المساهمين السادة أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الشركة على النجاح الباهر الذي حققته الشركة لهذا العام وسأل عن المصاريف الإجمالية الواردة بصفحة رقم (٩) حيث ارتفعت من ٣١٢ إلى ٥٧٩ مليون دينار أي بزيادة ٨٠٪ علما بان الإنتاج زاد بنسبة ١٠٪ فقط وكذلك زادت الرسوم المختلفة ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة من ١٢ إلى ٧٥ مليون دينار وهي تعادل ستة أضعاف .

أجاب سعادة رئيس الجلسة بان مكافآت أعضاء مجلس الإدارة تبلغ (٤٥) ألف دينار وان نصيب كل عضو خمسة آلاف دينار فقط حسب قانون الشركات والباقي يمثل رسوم جامعات ورسوم صندوق دعم البحث العلمي ورسوم دعم صندوق التدريب والتعليم المهني والتقني، أما سبب زيادة المصاريف فيعود إلى زيادة أسعار المواد الأولية الداخلة في الصناعة مثل الكبريت والأمونيا والمشتقات البترولية عدة أضعاف عن عام ٢٠٠٧، حيث بلغ سعر طن الكبريت ٨٥٠ دولار

خلال السنة الماضية بينما سعره في هذه الأيام يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ دولاراً للطن والشركة تستهلك (١٠٠٠) طن كبريت يومياً وهذا السبب في زيادة المصاريف الذي رافقه زيادة قيمة المبيعات وزيادة الأرباح وإذا انخفضت المصاريف انخفضت بالتالي قيمة المبيعات .

وباستفسار آخر له ورد في الصفحة رقم (٧) عن انخفاض إنتاج المجمع الصناعي بالعقبة وطالب بزيادة نسبة توزيع الأرباح ، وأجاب سعادة رئيس الجلسة بأنه وخلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام ٢٠٠٨ أوقف عدد من المستوردين طلباتهم على الأسمدة لان الأسعار لم تعد تناسبهم لهذا تم تخفيض إنتاج الأسمدة وزيادة تصدير الفوسفات ولا يمكن زيادة نسبة توزيع الأرباح لأن هناك مشاريع استثمارية كما وضحت سابقاً سيتم تنفيذها مستقبلاً.

وسأل احد المساهمين عن مصاريف استخراج خام اليورانيوم، أجاب سعادة رئيس الجلسة بأنه يتم دراسة جدوى استخراج خام اليورانيوم وان نسبة وجوده في مادة الفوسفات الأردني من اقل النسب الموجودة في العالم وان الشركة تتعامل بهذا الخصوص مع هيئة الطاقة النووية الأردنية.

واستفسر السيد محمد الجبر/ ممثل بنك الإسكان عن جدوى كميات الفوسفات المنتجة حيث يتضح بان الشركة تقوم باستغلال كامل طاقتها الإنتاجية تقريباً هل هذا صحيح ؟ وان كان صحيحاً وفي حالة انهيار أسعار الفوسفات العالمي ألن يؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في أرباح الشركة، وهل هناك إستراتيجية لمواجهة هذا الاحتمال وأضاف أن القروض طويلة الأجل أغلبها سيتم تسديدها خلال الأعوام الخمسة القادمة، هل لدى الشركة إستراتيجية للحصول على تسهيلات جديدة بدلا من هذه التسهيلات ؟

أجاب سعادة رئيس الجلسة بان لدى الشركة إستراتيجية للتعامل مع انخفاض الأسعار والسيطرة على العملية الإنتاجية و بما يتلاءم مع متطلبات السوق كما ومن الممكن أن نقوم بالاقتراض لتمويل المشاريع المنوي تنفيذها خلال الثلاث أو أربع سنوات القادمة والتي تبلغ تكلفتها حوالي (٢) مليار دولار وبما لا يؤثر على أرباح الشركة.

تحدث السيد خليل البيك/ ممثل شركة الأمين للاستثمار وشكر مجلس الإدارة على نسبة الأرباح المقترح توزيعها واقترح إقفال باب النقاش .

وبعد المناقشة وافقت الهيئة العامة على المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى البيانات المالية لعام ٢٠٠٨ وتوزيع أرباح على مساهمي الشركة بنسبة ٥٠% من القيمة الاسمية للسهم وتبرئة ذمة مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٨.

وبعد ذلك تم الانتقال إلى البند السادس من جدول الأعمال المتعلق بانتخاب مدققي حسابات الشركة لعام ٢٠٠٩ وتحديد أتعابهم، حيث تم ترشيح السادة " أرنس و يونغ " وثنى على ذلك. ووافقت الهيئة العامة على انتخابهم بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

بعد ذلك تم الانتقال إلى بند أية أمور أخرى، حيث تحدث السيد خالد الفناطسة /رئيس نقابة عمال المناجم والتعدين حيث تقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكافة المستشارين والمدراء التنفيذيين ومدراء المواقع على الجهد الذي بذلوه وعلى الأرباح التي حققتها الشركة لأول مرة منذ خمسين عاماً ، وشكر رئيس مجلس الإدارة على جهوده في تحسين أوضاع العاملين في الشركة ومنحهم راتب السادس عشر .

وفي نهاية الاجتماع وجه سعادة رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة وجميع المساهمين والعاملين في الشركة على جهودهم وعطائهم ودعمهم المستمر للشركة التي أثمرت بتحقيق هذه النتائج في عام ٢٠٠٨ وأشار إلى أن عام ٢٠٠٩ لن يكون سهلاً بسبب الأوضاع المالية الصعبة التي يمر بها العالم.

وانتهى الاجتماع في حوالي الساعة الواحدة ظهراً .



وليد الكردي

رئيس الجلسة

رئيس مجلس الإدارة/الرئيس التنفيذي

غسان ضمرة

مندوب مراقب عام الشركات

سناء قراين

كاتب الجلسة